مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 52 (خريف 2002)، ص 31

خطة شارون لإلغاء فلسطين: جريمة بلا عقاب*

محمود سويد

أولاً:
مقدمات الاجتياح

(أ) من كامب ديفيد – 2 إلى الانتفاضة

تمكن زعيم حزب العمل الجنرال إيهود براك، منذ تولى الحكم،[1] من أن يقود المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية إلى: لا شيء. ينتمي براك إلى يمين حزب العمل، وأظهر في ممارسته السياسية أنه أقرب إلى أفكار وسياسات يتسحاق شمير (صاحب نظرية المماطلة عشر سنوات) ونتنياهو، أكثر كثيراً من قربه من رفاقه في الحزب، أمثال يوسي بيلين، بل تماهى في أواخر ولايته مع شارون أهدافاً ووسائل، وكان له دور – عملي – في تدمير وحدة حزب العمل والانحدار به إلى وضعه الحالي: فريق منه ملحق بشارون ينفذ مخططاته، والفريق الآخر (اليساري) فقد أية فعالية ولم يعد له دور يذكر في الحياة السياسية الإسرائيلية.

استعجل براك، بالتواطؤ مع الرئيس كلينتون (الذي أراد – ربما – أن يقدم لإسرائيل، قبل انتهاء ولايته، هدية كبيرة: إنهاء القضية الفلسطينية، كما فعل سلفه جورج بوش الأب الذي قدم لإسرائيل، عن قصد أو من دون قصد: تدمير العراق وإخراج قدراته وإمكاناته من ساحة الصراع)، عقد مؤتمر كامب ديفيد – 2، الذي مورست فيه ضغوط خانقة على الرئيس ياسر عرفات لتقديم تنازلات تنهي القضية الفلسطينية من دون تحقيق هدف الشعب الفلسطيني في إقامة دولة ذات سيادة على كامل الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية.[2] ويجدر بالذكر أن براك رفض، طوال فترة المفاوضات التي استمرت أسبوعين، الاجتماع برئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، وجهاً لوجه على انفراد.

صمد عرفات (وشهد الجميع له بذلك) ورفض توقيع صك إنهاء القضية الفلسطينية بصورة جائرة ومجحفة، فأثار غضب براك – أكثر من كلينتون. وبينما انصرف هذا الأخير إلى صوغ مشروع،[3] قبل انتهاء ولايته، يتجاوز ما عرض في كامب ديفيد – 2، ويمهد لمحادثات طابا، كان براك قد نفض يديه من التفاوض مع

(*) مقدمة كتاب صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية بعنوان: "الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية".

الفلسطينيين ومضى في شن حملة إعلامية ضارية (على الصعيدين الإسرائيلي والعالمي) تهدف إلى تحميل السلطة الفلسطينية، برئاسة عرفات، مسؤولية فشل المفاوضات التي استمرت سبعة أعوام. أمّا محادثات طابا التي حققت تقدماً ملموساً،[4] فكانت تدور مع وفد إسرائيلي (عمالي حمائمي) لا يملك أية صلاحيات.[5] وكانت المعركة الانتخابية الدائرة في إسرائيل بين شارون والليكود وكل اليمين المتماسك من جهة، وبين براك والعمل واليسار الممزق والمشرذم والفاقد الأهداف المحددة والجامعة من جهة أُخرى، قد اتضحت معالمها وأنبأت بما هو آت.

تسارعت الأحداث بعد إعلان فشل كامب ديفيد – 2، وانقلب ما كان يفترض أن يكون مساراً متوقعاً – وخصوصاً بعد أن أضفت نتائج اجتماعات طابا مسحة من التفاؤل – رأساً على عقب: فها هو الجنرال أريئيل شارون يصل أخيراً إلى رأس السلطة في إسرائيل فيشكل مع غلاة اليمينيين وصقور حزب العمل حكومة حرب، وتغيب من الحياة السياسية في إسرائيل صورة اليسار والوسط والحمائم، ويبرز الجيش بقيادة الجنرال شاؤول موفاز شريكاً رئيسياً في السلطة والقرار بكل ما يختزن من عطش إلى الانتقام: من الهزيمة في جنوب لبنان، وقبلها من حرب 1973، وبعدها من انتفاضة 1987، وحتى مما أتاحه اتفاق أوسلو طوال سبعة أعوام بعد سنة 1993 من ترسخ صورة الشعب الفلسطيني وحقوقه، وتكوّن هيكلية كيان وسلطة ومؤسسات ومجتمع حيوي وناهض، وعودة عشرات الألوف من الخارج إلى الداخل في حركة معاكسة تماماً لمخططات المشروع الصهيوني وتطلعاته.

وها هو جورج بوش (الابن) واليمين الأميركي المتطرف يحلان في الولايات المتحدة محل الديمقراطي بيل كلينتون الذي أظهر، في معالجته للقضية الفلسطينية، نوعاً من البراغماتية والاستعداد للحوار والاستماع إلى الآخر. ويجد الرئيس بوش في أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن فرصة يمسك بها بقوة ويندفع مع أركان حربه وطاقمه الحاكم إلى إعلان الحرب الأميركية للسيطرة على العالم (نحن أو هم؛ معنا أو ضدنا؛ أخيار أو أشرار)، مرغماً الأمم المتحدة على وضع نفسها في خدمة مشروعه، ومستفيداً من وضع عالمي مؤات: غياب القوة العظمى الثانية، وحاجة روسيا إلى المساعدة الأميركية لإعادة البناء، وانهماك أوروبا في تنفيذ خطوات استكمال وحدتها، واستباق نهوض العملاق الصيني قبل أن ينجز شروط تحوله إلى قوة عالمية منافسة. ويجد جورج بوش في الجنرال شارون حليفاً قوياً في ساحة الصراع الرئيسية ضد "الإرهاب"، وجلّه عربي ومسلم، ويتماهى الرجلان وهما يتقدمان لتحقيق هدفهما المشترك في رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط، كتوأم يصعب تمييز أو فصل أحدهما عن الآخر، مستفيدَيْن من وضع إقليمي ملائم جداً: انحطاط العالمين العربي والإسلامي وتشظيهما وتخلفهما الشامل، في ظل أنظمة

استبدادية أمعنت، طوال عقود، في قهر شعوبها وحرمانها من حقوقها في الديمقراطية والحريات والحياة الكريمة والتنمية والتقدم العلمي. فانتفت بالتالي الشروط الذاتية التي توفر إمكان خوض صراع متكافئ ضد عدو خارجي.

وفي فلسطين تنتهي سبع سنوات تفاوضية عجاف، إذ على الرغم من بعض الإيجابيات التي لمّحنا إليها أعلاه، فقد استمرت عمليات مصادرة الأرض، وإقامة المستعمرات، واستيراد المستوطنين من يهود العالم، وتقديم إغراءات للإسرائيليين أنفسهم من أجل السكن في المناطق المحتلة، وفرض تهويدها كأمر واقع في ظل مفاوضات "سلام". كما استمرت أعمال الملاحقة والاعتقال وتدمير المنازل، ونهب الموارد الطبيعية، وتسخير قوة عمل الفلسطيني واقتصاده في خدمة استكمال بناء المشروع الصهيوني والدولة اليهودية على كامل التراب الفلسطيني.

بنى شارون على ما بدأه براك. إعلامياً: الفلسطينيون لا يريدون دولة في الضفة وغزة وإنما يريدون كل فلسطين؛ ليس هناك شريك فلسطيني مفاوض؛ إسرائيل تخوض صراع وجود. وفي التنفيذ، انطلق شارون من: "يجب ضرب الفلسطينيين ضرباً موجعاً، وعلينا إلحاق الخسائر بهم وإيقاع الضحايا كي يشعروا بفداحة الثمن."[6]

الجنرال شارون صاحب مشروع، عبر عنه ومارسه في كل حياته العسكرية والسياسية. فهو أحد كبار مهندسي الاستيطان اليهودي، وهو لا يعترف بأية حقوق سياسية للفلسطينيين، ويعتبر أن الدولة اليهودية يجب أن تقوم على كامل أرض فلسطين الانتداب، وهو يؤمن بأن على إسرائيل أن تحافظ على تفوقها النوعي على الدول العربية مجتمعة، وأن تحول دون حصول أية دولة مواجهة حالية، أو محتملة، على سلاح نووي، وأن استراتيجيا إسرائيل "الدفاعية" الإقليمية يجب أن تشمل ثلاث دوائر: دول المواجهة؛ الدول العربية الأُخرى؛ ما وراء العالم العربي (إيران، باكستان، الخليج العربي، إفريقيا الشمالية والوسطى)، وأن استراتيجيتها العالمية يجب أن تقوم على المحافظة على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.[7]

وفي سياق أهدافه المحددة سعى شارون منذ توليه السلطة، سياسياً وعملياً، لتحقيق: إلغاء اتفاق أوسلو؛ إنهاء السلطة الفلسطينية برئاسة عرفات؛ تدمير المؤسسات ومظاهر العمران (بما في ذلك التقدم العلمي والاقتصادي)، التي أنشأها الفلسطينيون في العقود الأخيرة، لضمان عدم قيام أي كيان فلسطيني على أرض فلسطين.[8]

وجاءت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة لتشكل فرصة نادرة مكنت شارون من دمج معركته لتحقيق أهدافه الفلسطينية والإقليمية في معركة الرئيس الأميركي ضد "الإرهاب" العالمي. واتسمت عملية الدمج بسهولة ويسر، فلشارون داخل القيادة الأميركية الحالية (في الإدارة والكونغرس) حلفاء ليسوا أقل

منه صهيونية، ولا أقل منه عداء للفلسطينيين والعرب والمسلمين على حد سواء (نذكر منهم نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائبه بول وولفوفيتز، ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، ورئيس مجلس السياسة الدفاعية في البنتاغون ريتشارد بيرل، وغيرهم).

(ب) الانتفاضة الثانية، انتفاضة الأقصى، انتفاضة الاستقلال

بدأت الانتفاضة في أعقاب الزيارة المسمومة (والمخطط لها ولنتائجها – كما يبدو من تسلسل الأحداث بعدها)، التي قام بها شارون للحرم الشريف يوم 27 أيلول/سبتمبر 2000. وإذا كنتُ أدرجت في عنوان هذه الفقرة كل الأسماء التي تم تداولها، للانتفاضة، فلأنني أردت أن أشير إلى أنها لم تكن منذ البدء موحدة الهدف. فالجمهور (غير المنتمي إلى تنظيمات سياسية) الغاضب لأن مرحلة المفاوضات الممتدة طوال سبعة أعوام لم تحقق له أية مكاسب سياسية وطنية أو اقتصادية وحياتية ملموسة، ولأن الاحتلال، بكل مفاعيله، ظل جاثماً على صدره، كان يعبر في الانتفاضة عن غضبه، ورفضه للمماطلة وعدم الجدية لدى المفاوض الإسرائيلي (الانتفاضة الثانية).

أمّا القوى السياسية فكانت منقسمة بين قوى دينية (انتفاضة الأقصى) وجدت في الانتفاضة طريقاً إلى طرح خطها السياسي والأيديولوجي القائم أساساً على العداء لـ "اليهود"، وتحرير كامل التراب الفلسطيني، وبين قوى علمانية (انتفاضة الاستقلال) انقسمت هي الأُخرى إلى فريق يرى في الانتفاضة وسيلة لتحسين شروط التفاوض، وعلى رأس هذا الفريق بعض رموز السلطة (وغاب عن هؤلاء أنه لم يعد في الجانب الإسرائيلي مفاوض بعد تولي شارون الحكم)، وبين فريق آخر أراد من الانتفاضة أن تحقق زوال الاحتلال وقيام الدولة المستقلة ذات السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشرقية.

بدأت الانتفاضة، إذاً، مشتتة الأهداف، موزعة القيادات، ومارست أساليبها واستخدمت وسائلها بالتشتت نفسه. هذا، فضلاً عن إشكالية أُخرى لا تقل أهمية، هي الالتباس بين مفهوم حركة تحرير وطني وبين سلطة مقيدة بمعاهدات ذات طابع دولي. ونشأ عن ذلك أيضاً التباس بين قيادة الانتفاضة، والتزامات السلطة المنصوص عليها في اتفاق أوسلو (وطالما تذرع الإسرائيليون بأن السلطة لا تحترم التزاماتها). وتركز هذا الالتباس في شخص عرفات بالذات، وفي صورته: هل هو قائد حركة التحرر الوطني الفلسطيني (أو جزء رئيسي منها – "فتح")، أم هو رئيس السلطة الملتزمة بتنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الطرف الإسرائيلي، برعاية دولية؟ وطبعاً، لا فائدة في التساؤل عن عدم تنفيذ إسرائيل – في المقابل – الالتزامات التي وقعتها في

أوسلو؛ فهي تلتزم بصورة استنسابية وبحسب مصالحها بالاتفاقات الموقعة، سواء أكانت قرارات دولية (الأمم المتحدة) أم اتفاقات ثنائية، وهي المحمية بامتياز، والتي لم يجرؤ المجتمع الدولي يوماً على محاسبتها أو معاقبتها.

فقد الشعب الفلسطيني الكثير من الشهداء والجرحى في الأسابيع الأولى من انتفاضته المسالمة،[9] قبل أن يلجأ إلى استخدام السلاح والابتعاد عن الطابع الشعبي والسلمي للانتفاضة. والسؤال المهم الذي لا بد من مناقشته: هل كان من مصلحة الانتفاضة أن يطغى الطابع العسكري على نشاطها، وخصوصاً أن القيادة السياسية/العسكرية الإسرائيلية كانت معنية بإبراز الصراع على أنه حرب بين قوتين عسكريتين وليس احتلالاً ومقاومة للاحتلال. ولقد نجحت، إلى حد بعيد، في ذلك.

وأزعم أن قيادة/قيادات الانتفاضة لم تقرأ جيداً إنذارين رئيسيين واجهاها في العام الأول للانتفاضة: الإنذار الأول وصول شارون إلى الحكم وإعلانه أنه سيكمل ما بدأته الصهيونية المتأسرلة سنة 1948، ثم مبادرته إلى تأليف حكومة وحدة وطنية هي تقليدياً، في حياة إسرائيل السياسية، حكومة حرب. والإنذار الثاني إعلان بوش، بعد الحدث المدوّي في 11 أيلول/سبتمبر 2001، حرباً عالمية على "الإرهاب"، ونجاح شارون في دمج معركته ضد الشعب الفلسطيني في هذه الحرب. لم يكن هذان الحدثان/الإنذاران من النوع الذي لا يستدعي أية مراجعة لتوحيد الهدف والقيادة، وتحديد الوسائل والمراحل. وهل يمكن غفران أن هذا التوحيد لم يتم حتى الآن، على الرغم من كل ما حققه شارون على الأرض وفي الواقع، في ظل الاستراتيجيا (اللااستراتيجيا) التي تقود (لا تقود) أنشطة الانتفاضة؟

لقد بلغ القهر والإذلال والظلم والاضطهاد التي ألحقتها الآلة العسكرية الإسرائيلية بالإنسان الفلسطيني حداً لا يستطيع أحد معه أن يلوم فلسطينياً فاقد البيت والأهل والأمل إذ يلجأ إلى تفجير نفسه في عدو لا يملك أمام جبروته إلاّ التضحية بحياته لرد ظلمه وقهره. لكن الظاهرة (العمليات الاستشهادية ضد المدنيين) تحتاج إلى حساب إيجابياتها وسلبياتها، فضلاً عن قيمتها الأخلاقية، عندما تصبح جزءاً رئيسياً من استراتيجيا وأسلوب كفاح قوى سياسية منظمة.

فعلى الصعيد القيمي، تدعي حركات التحرير الوطني (وهي محقة فيما تدعيه) أن المستعمر/المحتل لا يملك فيما يمارس من استغلال واضطهاد للشعوب الواقعة تحت الاحتلال أية قيم أخلاقية؛ فالاحتلال بحد ذاته فعل غير أخلاقي، تعريفاً. ولأن حركات التحرير الوطني ترفض في كفاحها ضد المستعمر والمحتل أن تستخدم أساليبه بالذات، لقيت دعم شعوب العالم، بل تمكنت من شق صفوف العدو ذاته، فقام في الولايات المتحدة (فيتنام)، وفي فرنسا (الجزائر)، وغيرهما، من يقاتل حكامه المستعمرين بالشجاعة نفسها التي قاتل بها الفيتناميون والجزائريون. ولم يكن في

إمكان الشعوب المقهورة أن تحقق استقلالها من دون أن تجد أنصاراً لها ولقضاياها العادلة لدى الشعوب الأُخرى. وتجربة الشعب الفلسطيني في الانتفاضة الأولى (1987 – 1993) حققت الكثير من الإنجازات، ولقيت دعماً عالمياً واسعاً كرس الفلسطينيين شعباً يستحق الاستقلال، وأرسى فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب إسرائيل على أرض فلسطين.

ليست هذه دعوة إلى عدم استخدام السلاح، بالمطلق. فالمقاومة بكل أشكالها هي الخيار الوحيد للشعوب المستعمرة. وليس هناك وصفة جاهزة للمقاومة تصلح لكل زمان ومكان. فكل شعب يبتدع أشكال مقاومته بحسب ما تملي خصائصه وأوضاعه، مستفيداً من تجارب الشعوب الأُخرى. وهنا نصل إلى مناقشة إيجابيات وسلبيات العمليات الاستشهادية ضد المدنيين في إسرائيل، كما نراها. ويبقى للقيادة الموحدة للانتفاضة، وحدها، أن تصوغ برنامجها الوطني الذي يحدد الأهداف والوسائل والمراحل.

إن أهم الإيجابيات التي سجلتها العمليات الاستشهادية هي:

1 – أربكت حياة الإسرائيلي اليومية، وحرمته الأمن الشخصي.[10]

2 – أثرت سلباً في الاقتصاد الإسرائيلي: تراجع السياحة، والركود التجاري، وتراجع الاستثمار الأجنبي، وزيادة نسب البطالة، وإرباك سوق العمل، إلخ.[11]

3 – أثرت سلباً في الهجرة إلى إسرائيل، وإيجاباً (من وجهة نظرنا) في الهجرة من إسرائيل ومن المستعمرات في الأراضي المحتلة.[12]

أمّا أهم السلبيات فهي:

1 – ساهمت العمليات ضد المدنيين في توحيد الإسرائيليين حول شارون ومخططاته، وفي إقناع الإسرائيليين بأنهم يخوضون ضد الفلسطينيين حرب وجود. وبذلك، أفشلت أحد أهم أهداف حركات التحرير الوطني: كسب الأنصار والمؤيدين في صفوف العدو، وتأليب أوسع قطاع ممكن من القوى الشعبية والسياسية والنخب الثقافية ضد حكامهم المستعمرين، ورفض "ثقافة" الاحتلال وممارساته والثورة ضدها. كما ساهمت في إضعاف معسكر السلام في إسرائيل.[13]

2 – لم تجد أي نصير في الرأي العام العالمي، الذي تحتاج إليه أية حركة تحرير وطني كي تعزل المحتل وتصمه بالاستغلال والاضطهاد. بل نجح الإعلام الإسرائيلي، والإعلام الصهيوني، والإعلام المؤيد لهما في العالم، في جعل صورة نتائج هذه العمليات تطغى لدى الرأي العام العالمي ووسمها بالإرهاب، وإن لم ينجح في تشكيل صورة النضال الوطني الفلسطيني ككل على أنه جزء من "الإرهاب" الذي يسعى العالم لمكافحته. وفي المقابل، لم تسجل ردات فعل عالمية (ولا حتى أميركية) ضد العمليات

التي تعرض لها جنود الاحتلال والمستوطنون المسلحون في الضفة والقطاع.

3 – صرفت الأنظار عن أشكال المقاومة الشعبية للمحتل وحلت محلها أحياناً. وتمكنت الدعاية الصهيونية من إبراز الصراع على أنه حرب شبه نظامية بين قوتين مسلحتين، أو أن دولة يعتدي عليها "إرهابيون" مسلحون، وهي مضطرة إلى تعقبهم أينما كانوا والقضاء عليهم.

هكذا، وعلى الرغم من سقوط 619 قتيلاً إسرائيلياً في عامي الانتفاضة، فإن ذلك لم يحمل الإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات، وإنما على العكس طالبوا بالمزيد من القوة والبطش، وازدادوا التفافاً حول شارون على أساس أن الوضع الصعب يحتاج إلى رجل قوي مثله، كما يقول عزمي بشارة.[14]

ولعله من المشروع أن نسأل، بعد عامين من الأحداث العاصفة والمتسارعة منذ بدء الانتفاضة في أيلول/سبتمبر 2000: هل ثمة مراكز بحث وخبراء في فلسطين يقرأون جيداً المجتمع الإسرائيلي بكل تلاوينه البالغة التعقيد؟ وهل أثرت هذه القراءة (إذا وجدت) في استراتيجيات وأساليب حركة المقاومة، ولدى صاحب القرار الفلسطيني؟

ثانياً:
الاجتياح (29 آذار/مارس 2002)

يوم 28 آذار/مارس 2002، أصدر قادة 22 دولة عربية، اجتمعوا في "قمة" في بيروت، "مبادرة السلام العربية" التي تعرض على إسرائيل السلام العربي الكامل في مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل. ولهذه المبادرة ميزة خاصة هي أنها شملت دولاً غير دول الطوق، أبرزها المملكة العربية السعودية والعراق، أعربت للمرة الأولى عن استعدادها لعقد سلام كامل مع إسرائيل.

في اليوم التالي بدأ الجيش الإسرائيلي اجتياح الضفة الغربية ليعيد احتلال مدنها "المستقلة" والخاضعة للسيادة الفلسطينية الكاملة، بموجب اتفاق أوسلو.

عبّر هذا بوضوح عن ميزان القوى السائد. وأبسط طريقة لقياس هذا الميزان هو السؤال: ماذا يفعل قادة 22 دولة عربية إذا قال شارون لا؟ الجواب: لا شيء. الاستنتاج: يمضي شارون في تنفيذ مخططه من دون أن يخشى "اللاشيء" العربية!

تأخر العرب عن اللحظة المناسبة؟ هل كان الأمر ليتغير لو أطلقت المبادرة مبكراً، في إبان عقد كامب ديفيد – 2 مثلاً؟ تصعب الإجابة، وإن يكن في الإمكان، لو حدث ذلك، تصور مسار مختلف للتطورات.

كان شارون، إذاً، قد حزم أمره. وبدأ اجتياح المدن، وأهدافه المعلنة: اجتثاث المقاومة (الإرهاب)؛ إعلان عرفات "عدواً" واستبدال سلطته بسلطة موالية لإسرائيل؛ إصلاحات أمنية واقتصادية وسياسية. وأصبحت هذه الأهداف، لاحقاً، جزءاً من رزمة الترتيبات الأميركية – الإسرائيلية للمنطقة، تستكمل بتغيير الأوضاع في العراق وإيران وسورية، وهو هدف إسرائيلي بقدر ما هو أميركي. كما بدا، من التصريحات الأميركية في اليوم الأول للاجتياح، أن الإدارة الأميركية على علم بتفصيلاته، ومتبنية لأهدافه.

كان الافتراض الشائع أن وجود أربعين ألف رجل أمن فلسطيني مسلحين (ولو بأسلحة خفيفة)، إضافة إلى سلاح التنظيمات الفلسطينية، سيجعل التكلفة البشرية لإعادة احتلال مدن الضفة باهظة إلى درجة لا تستطيع إسرائيل احتمالها. وقد تهاوى هذا الافتراض عندما احتل الجيش الإسرائيلي المدن بسهولة نسبية، باستثناء مخيم جنين حيث كانت مقاومة الغزاة ضارية، وحيث قتل معظم الجنود الإسرائيليين الذين سقطوا في عملية "السور الواقي" كلها.

وكان الافتراض الآخر أن المقاومة لن تمكن القوات الإسرائيلية المحتلة من الاستقرار في المدن، وستشن عليها حرب استنزاف تكرهها على المغادرة. لكن القيادة الإسرائيلية تجاوزت هذا الاحتمال عندما أعلنت أن قواتها ستخرج من المدن وتطوقها وتعزلها، ثم تعود إليها لتعقب "الإرهابيين" كلما احتاج الأمر ذلك. وهذا ما يحدث فعلاً. وهو تطوير لمفهوم الاحتلال يحقق لإسرائيل مكسبين: الأول أنه موّه الاحتلال وقنّعه أمام أنظار العالم. وبلغ التضليل حداً جعل الرئيس الأميركي وكبار المسؤولين في إدارته يرحبون باستجابة شارون لطلب الرئيس،[15] ويعتبرون أن الانسحاب تحقق فعلاً. والمكسب الثاني هو أن إسرائيل، كمحتل، لا تلتزم أية واجبات، ولا تطبق أية معاهدات دولية (مثل اتفاقية جنيف الرابعة) تنظم أوضاع المدنيين من سكان الإقليم الواقع تحت الاحتلال، على أساس أن في المدن سلطة فلسطينية ولو كانت محاصرة في مبنى في "مقاطعة" مدمرة.

وهكذا يمضي الجيش الإسرائيلي في تنفيذ أعمال القتل والاعتقال والتدمير اليومية في مختلف أنحاء الضفة والقطاع، وفي عزل المدن والقرى بعضها عن بعض بجدران الأسمنت والخنادق والأسلاك والحواجز بما يشكل نظام فصل عنصري (أبارتهايد)، وفي محاصرة عرفات وشل السلطة، وفي عزل القدس الشرقية عن بقية أراضي الضفة، والمضي في تنفيذ مشروع تهويدها وطرد مواطنيها العرب، بدعم أميركي، وإذعان دولي، وغياب عربي هو العجز الذي يضمر استسلاماً صامتاً.

حاول الإعلام الفلسطيني، خلال فترة الاجتياح، أن ينشط خارجياً لكسب الرأي العام العالمي. لكن حجم الأجهزة الإعلامية الإسرائيلية والصهيونية والعالمية المؤيدة

لإسرائيل كان طاغياً، فضلاً عن أن الخطاب الإسرائيلي الموجه إلى العالم كان موحداً ومتماسكاً وقوياً حتى في تزوير الحقائق.

أمّا الخطاب الفلسطيني فعانى: (1) بروز عدم وحدة القيادة ووحدة الهدف. (2) عدم تجانس الخطاب الموجه إلى جهات مختلفة الأمر الذي انعكس سلباً على صدقيته. مثلاً، نداء القيادة الفلسطينية إلى الشعب الإسرائيلي: "نمد أيدينا للسلام..."، بينما تحدث عرفات بطريقة مختلفة عندما خاطب جمهوراً عربياً: "نستشهد أو ننتصر"، "إلى القدس رايحين شهداء بالملايين". (3) التأثير السلبي للعمليات الاستشهادية ضد المدنيين في إسرائيل، وتصريحات من نوع: "... الإسرائيلي ينجب أولاداً ليصلوا إلى سن 18 سنة ليحملوا السلاح ويقتلوا أولادي... لا وجود في المجتمع الإسرائيلي لمدني. كلهم عسكريون..." (مقابلة مع أحد قادة حماس، محمود الزهار، "النهار"، 3/8/2002). أو: "هذه العمليات الاستشهادية... هي السلاح الذي أودعه الله في هذه الأمة والذي لا يمكن لأحد أن ينتزعه منا..."، "ليس في مجتمع إسرائيل مدنيون، كلهم غزاة، كلهم محتلون، كلهم مغتصبون للأرض، كلهم شركاء في الجريمة وفي المجزرة، وبالتالي ينبغي أن يتابع هذا الطريق دون تردد ولا وهم" (الأمين العام لـ "حزب الله" السيد حسن نصرالله، "السفير"، 15/12/2001). ومن السهل ملاحظة كيف اضطر مسؤولون كبار في العالم يؤيدون مبدئياً القضية الفلسطينية، إلى المساواة بين نتائج العمليات الاستشهادية في إسرائيل (المحدودة) وبين نتائج الاجتياح وآثاره المدمرة في الضفة بشراً وعمراناً. (4) المبالغة وعدم الدقة في ذكر الوقائع. وفي هذا يقول صحافي أجنبي: عرفات والفلسطينيون، إجمالاً، يبالغون. وهم لا يحتاجون إلى ذلك، فالوقائع كافية. ويضرب أمثلة في ذلك: الكلام على ارتكاب مجزرة ومئات القتلى في جنين ثم يتبين أن عدد القتلى في حدود الستين، وخصوصاً أن الصحافيين لم يتمكنوا من التحقق من ذلك. كما لم يكن في إمكانهم التحقق من حديث عرفات عن استخدام إسرائيل اليورانيوم المشبع. ويضيف مبعوث صحيفة "لوموند" (19/6/2002)، أنطوان جاكوب، في مقال عن الرقابة التي تفرضها إسرائيل على الإعلام الأجنبي، أن القوات الإسرائيلية منعت الفلسطينيين من تنظيم رحلات للصحافيين الأجانب إلى المناطق تحت الاحتلال، وأن الفلسطينيين لا يتوفر لهم عدد كاف من الذين يتقنون الإنكليزية ويجيدون مخاطبة الجمهور الغربي وإيصال رسالتهم إليه.

لكن الوقائع كانت تعبر بحد ذاتها عن الفظائع التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين. فقد ثبت استخدام هؤلاء دروعاً بشرية لحماية الجنود الإسرائيليين، الأمر الذي اضطر قيادة الجيش الإسرائيلي، تحت وطأة استنكار الهيئات الإنسانية الدولية، إلى إصدار تعميم إلى الضباط والجنود يحظر هذا الاستخدام. ومع ذلك أصدر مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)

بياناً أكد فيه استمرار استخدام المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية (″يديعوت أحرونوت″، 2002/8/19). وحذر رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا أهارون براك، في مؤتمر عقد في 6 أيار/مايو 2002 في إيلات، من أن المحكمة الدولية في لاهاي قد تستدعي إسرائيليين للمثول أمامها. كما حذر المدعي العام في الجيش الإسرائيلي، الدكتور مناحم فرنكشتاين، من أن ضباطاً إسرائيليين قد يُعتقلون في أثناء وجودهم في الخارج. فالسهولة التي يطلق بها الجنود النار على المدنيين تمر، في الجيش، بلا عقاب: الجنود الذين قتلوا فلسطينية وولديها بعد أن ظنوا – خطأً – أن المصفحة التي كانوا فيها أصيبت بعبوة، لم يُدعوا إلى التحقيق، ولم تطبق بحقهم أية عقوبات؛ الضابط الذي زرع متفجرة في طريق يسلكها تلامذة بصورة عادية يومياً، لم يحقق معه؛ طلاب ثانويات دينية كتبوا إلى جنود: ″أقتل على الأقل عشرة فلسطينيين في الشهر.″ وكتب آخر: ″إنس القوانين واسحق العدو.″ وكتب ثالث: ″العربي الجيد هو العربي الميت.″ وقال المدعي العام العسكري أنه أعد ثلاثين ملفاً ضد جنود متهمين بالسلب والتخريب خلال عملية ″السور الواقي″ في الضفة الغربية.[16] واستخدم الجيش الإسرائيلي قذيفة وزنها طن لتدمير مبنى في غزة، الأمر الذي أدى إلى مقتل 14 شخصاً بينهم 9 أطفال (2002/7/25). وقد اعتبرت الصحف الإسرائيلية العملية ″جريمة حرب″، وتحدثت عن إمكان استدعاء شارون ووزير الدفاع بن – إليعيزر ورئيس الأركان يعلون وقائد الـ ″إف 16″ التي أطلقت القذيفة، أمام محكمة الجنايات الدولية في لاهاي، التي بدأت رسمياً عملها في تموز/يوليو 2002.[17]

وهذا غيض من فيض ارتكابات الجيش الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة والقطاع، وبعضها يمكن متابعته أمام المحاكم الدولية. وهي تشكل مادة معركة إعلامية عربية خارجية ناجحة – مع إدراك الصعوبات – لو توفرت لها الإمكانات المادية، والكفاءات ذات الخبرة، وحسن التنظيم، وتوخي الصدق والدقة في عرض الوقائع.

ولا بد من تسجيل نجاح المجتمع المدني الفلسطيني في استقدام شبان وشابات من المجتمعات المدنية الغربية (وحتى من إسرائيل) شكلوا لجاناً أدت دوراً مهماً في حماية الشعب الفلسطيني (وكذلك حماية عرفات)، ونقلت في الوقت نفسه إلى بلادها صورة صادقة عن مشاهداتها وعن معاملة الجيش الإسرائيلي لأفرادها بالذات.

ثالثاً:
ما بعد الاجتياح

- يعبر الإسرائيليون عن اعتزازهم بأن الانتفاضة فشلت في انتزاع تنازلات من

إسرائيل بواسطة العنف، على الرغم من سقوط عدد كثير من القتلى وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

- يعبر الفلسطينيون عن اعتزازهم بأن قوة إسرائيل العاتية لم تكسر إرادة الشعب الفلسطيني ولم تنتزع منه الاستسلام، على الرغم من التدمير الهائل والقتل والاعتقال ومختلف أشكال التنكيل والإذلال والقهر.
- استخدمت إسرائيل، ولا تزال، أسلحة جيشها المتطورة (وهو الثالث أو الرابع بين جيوش العالم) لهدم المنازل وقتل المدنيين من دون رحمة.
- استخدم الفلسطينيون سلاح العمليات الاستشهادية ضد المدنيين الإسرائيليين، وهو أعز وأغلى سلاح يملكه الفرد، ذلك بأنهم لا يملكون سلاحاً يضاهي سلاح الجيش الإسرائيلي لمجابهته.
- يعتقد شارون وآلته العسكرية والسياسية أن استمرار الضغط بأشكاله القائمة: الاجتياحات اليومية والمجازر المتعمدة، عزل المدن والقرى بعضها عن بعض وإعاقة حرية التنقل، مواجهة أي تحرك بإطلاق النار القاتل، تصعيب شؤون الحياة اليومية من عمل وغذاء وطبابة ومدارس، سيؤدي إلى تخلي الفلسطينيين عن استخدام العنف لتحقيق أهدافهم، وإلى بروز قيادة فلسطينية جديدة تستجيب لخطة شارون المرحلية التي حددها كما يلي: المرحلة الأولى، وقف العنف؛ المرحلة الثانية، تسوية مرحلية تشمل تطور العلاقات بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ المرحلة الثالثة، تسوية دائمة تقرر فيها الحدود بين الطرفين. وهذا، استناداً إلى لاءات شارون التي يجري تنفيذها – عملياً: "لن يكون هناك حل وسط في القدس"، "أوسلو لم تعد قائمة، كامب ديفيد لم يعد موجوداً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى طابا. لا عودة إلى تلك الأماكن" ("معاريف"، 2002/9/6)، واستناداً أيضاً إلى المضي قدماً في تنفيذ مخططات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وإلى موقف شارون الثابت، وهو موقف اليمين الإسرائيلي عامة: لا مكان لدولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل؛ لا تقسيم للقدس؛ لا عودة للاجئين.

يميل الإسرائيليون إلى تأييد خطة شارون إذا توفرت لها فرص نجاح، وإلاّ ففصلٌ بين الشعبين بجدران أسمنتية وإلكترونية ونفسية، إلخ. ذلك بأن الهمّ الديموغرافي واحتساب نسب الولادات يطغيان على تفكير الإسرائيليين في مستقبلهم وسط القارة العربية والإسلامية، ويقلّبون، في مؤتمرات وندوات دراسية، سيناريوهات مجابهة "الخطر الديموغرافي"، بدءاً بالفصل وانتهاء بالترانسفير. وإذا كانت فكرة "الأردن وطن الفلسطينيين" لا تزال تراود شارون، فإن استطلاعات الرأي العام تشير إلى أن نسبة جيدة من الإسرائيليين تؤيد طرد الفلسطينيين، من دون أن تشغل نفسها بتحديد أماكن

استيعابهم الجديدة.

- لا تتوقف طموحات شارون عند إلغاء الشعب الفلسطيني وصوغ مستقبل الفلسطينيين كمجموعات معزولة بما يخدم المصلحة الإسرائيلية العليا، بل يتطلع إلى إعادة ترتيب أوضاع المنطقة مع حليفه الأميركي، حيث تتلاقى المصالح في العراق وإيران وسورية وتتشابك. وإذا ما تمكن من تحقيق ذلك، يكون قد وفى بالوعد الذي أطلقه في مطلع ولايته: العمل لإكمال ما بدأ سنة 1948.[18]
- تنصرف القوى الوطنية الفلسطينية، بما فيها السلطة برئاسة عرفات، إلى ترتيب أوضاعها الداخلية، وسد الثغرات التي برزت في سياق النضال الوطني الفلسطيني خلال عامي الانتفاضة. فالحوار ناشط بين هذه القوى بشأن الإصلاح (وهو غير الإصلاح الذي طلبه بوش وشارون)، ويفترض أن يترجم إلى إجراءات فعلية: انتخابات؛ إصلاح مالي؛ إصلاح عسكري؛ تنظيم مؤسسات السلطة على أساس دستوري (فصل السلطات)؛ مناقشة سلوك فصائل المقاومة ووسائلها وتقويم تجربة عامي الانتفاضة؛ الاتفاق على برنامج وطني موحد يلتزمه مختلف قوى الحركة الوطنية؛ جدوى العمليات الاستشهادية والعمل العسكري عامة وحدوده؛ تنشيط المشاركة الشعبية الواسعة والمنظمة في مواجهة الاحتلال؛ إلخ، بما في ذلك اعتماد استراتيجية النضال طويل المدى، أي "تكييف الأساليب النضالية لتتناسب مع قدرة الناس على الصمود والتحمل لمدى أطول"، و"عدم تأجيل القضايا المتعلقة ببناء المجتمع والسلطة والاقتصاد"، فالبناء الذاتي شرط أساسي من شروط الصمود والانتصار.[19]

إن الخطر المحدق بالقضية الفلسطينية يحتم على القوى الفلسطينية أن ترتفع إلى أعلى درجات المسؤولية الوطنية، وأن تدرس جيداً الأوضاع المحيطة بنضالها في هذه المرحلة الأسوأ في تاريخ القضية، إذ يشكل الثنائي شارون/بوش الفرصة التاريخية الأخيرة لاجتثاث ما نشأ من عراقيل في وجه المشروع الصهيوني خلال نصف القرن المنصرم. ولا يمكن الاعتداد بوعود بوش والتزامه قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، والدليل على عدم جديته، اختراعه مفهوم "الدولة الموقتة" التي تتطابق مع "مراحل" شارون: وقف العنف، وتطويع الوضع الفلسطيني بما يلائم إسرائيل، ثم يصار إلى التفاوض بشأن الحل النهائي، بين طرف قوي يملك كل شيء، وبين طرف ضعيف لا يملك شيئاً.

لقد اجتازت الحركة الوطنية الفلسطينية، في مراحل حياتها العاصفة، صعوبات كثيرة ليس أقلها عدم الوقوع في اقتتال داخلي طالما سعى الإسرائيليون لإشعال فتيله

في السنوات السبع الماضية بعد اتفاق أوسلو 1993. لكن هذا "الإنجاز"، على أهميته، لا يكفي لمواجهة تبعات المرحلة المقبلة، وخصوصاً أن ما كان يفترض عوناً عربياً لم يأت، أو جاء بما لا يتناسب مع حجم التحديات.

- يطرح السلوك العربي في أثناء الاجتياح، الذي لا يزال مستمراً على أي حال، أسئلة جوهرية تتعلق بالفكرة العربية نفسها، وبالمستقبل العربي. فمنذ احتلال بيروت سنة 1982 (وكان لشارون إياه أن يسجل للتاريخ احتلال أول عاصمة عربية)، ثم إقدام صدام حسين على غزو الكويت سنة 1990، ثم التقاعس العربي عن نجدة الشعب الفلسطيني وكبح جماح شارون المنفلت من أي ضوابط في اجتياح الضفة الغربية سنة 2002،[20] تثار أسئلة عما آل إليه النظام العربي والعلاقات العربية، وأُخرى تتناول أوضاع المجتمعات العربية ومدى ابتعادها عن حركة التطور التي دخلت طور العولمة. فالانهيار أصاب هذه المجتمعات على مستوى الوحدات المحلية: الأحزاب، النقابات، الاتحادات، الحركات الطالبية، الحياة الثقافية، وغير ذلك، نتيجة استبداد الأنظمة، وقمع الحريات، وتزييف ديمقراطية الانتخاب، والفساد الذي عرقل خطط التنمية، وبرامج التعليم المتخلفة، ففقدت الشعوب وسائل تعبيرها، وانكشف هزال الأنظمة العربية وعزلتها عن شعوبها واعتمادها على قوى خارجية كي تستمر في الحكم.

فاجأت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 الأنظمة العربية (المحسوبة تاريخياً على الحركة القومية) وهي تنعم بوضع من الانحطاط المستقر الذي لا يعكر صفوه خطر جاد، بعد أن نجحت في ترويض شعوبها. وبينما أعطى بن لادن الحركات الإسلامية دفعاً قوياً، أحرج بوش الأنظمة بمطالب لا تستطيع تنفيذها، فأصاب الخلل نظام الانحطاط وهز استقراره. وتندفع الآن قوة حركة المجتمعات العربية في اتجاهات عشوائية وطائشة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتطامها بعضها ببعض، ولا يعرف ما إذا كانت هذه المجتمعات، بقوة حركتها الفوضوية، تتجه إلى أمام، أم تتراجع إلى وراء.

في هذه اللحظة، التي تنكشف فيها عورات الأنظمة والمجتمعات العربية على السواء، تواجه القضية الفلسطينية محاولات التصفية. إن مواجهة مخططات بوش/شارون تحتاج إلى تظافر كل الطاقات والإمكانات العربية المشلولة حالياً. وإذا كان الشعب الفلسطيني لا يستطيع وحده أن يدحر هذه المخططات، فإن في إمكانه أن يصمد، ويقود سفينته وسط العواصف بذكاء وحكمة وبعد نظر، وألاّ يفرط في حقوقه الأساسية. إن أفضل الكفاءات والنخب والقيادات الفلسطينية المنبثقة من الشعب والمعبرة عن إرادته الحرة، تستطيع أن تنهض بهذه المهمة التاريخية: إحباط محاولات التصفية، أي إفشال مشروع أريئيل شارون.■

المصادر

(1) انتُخب إيهود براك رئيساً للحكومة الإسرائيلية خلفاً لزعيم الليكود بنيامين نتنياهو في أيار/مايو 1999، وقاد المفاوضات عن الجانب الإسرائيلي حتى أواخر سنة2000، ثم انهمكت إسرائيل في معركة الانتخابات العامة التي حملت الليكود واليمين بزعامة أريئيل شارون إلى الحكم في شباط/فبراير 2001. فاوض براك السلطة الفلسطينية ثم حاول، كغيره ممن سبقه، اللعب على المسارات، فنسبت إليه *New York Review of Books*, 13 June 2002 قوله: "كنت دائماً من مؤيدي سورية أولاً [....] فتوقيع السلام مع سورية يحد بصورة جادة من قدرة الفلسطينيين على توسيع رقعة الصراع، بينما لا ينقص حل المسألة الفلسطينية قدرة سورية على تهديد وجود إسرائيل." لكن المفاوضات مع سورية فشلت، وعاد براك إلى التفاوض مع السلطة الفلسطينية في ربيع سنة 2000.

(2) في شأن مفاوضات كامب ديفيد – 2 وحقيقة العرض الإسرائيلي المدعوم من كلينتون، والذي قدم كأفكار أميركية شفهية من دون أي نص مكتوب، راجع: روبرت مالي وحسين آغا، "كامب ديفيد: أخطاء مأساوية أم مؤامرة بين أميركا وإسرائيل؟"، "الحياة"، 20/7/2001، ص 10 – 11. وأيضاً:

Amnon Kapeliouk, "Retour sur les raisons de l'échec de Camp David," *Le Monde diplomatique*, no. 575, février 2002, pp. 14-15;

راجع أيضاً:

Charles Enderlin, *Le rêve brisé: Histoire de l'échec du processus de paix au Proche-Orient*, 1995-2002 (Paris: Fayard, 2002).

وفي حديث إلى صحيفة "الحياة" (5/10/2002، ص 6) قال السيد ياسر عرفات عن محادثات كامب ديفيد: "... أرادوا أن يأخذوا ما تحت الحرم القدسي، ونحن لنا ما هو فوق. هكذا كان العرض. و[أن] يسيطروا على الحي الأرمني... وأيضاً أن يسيطروا على كنيسة (الجسمانية) والمنطقة المحيطة بها، لأنهم يريدون أن يبنوا فيها مستوطنة، بالإضافة إلى السيطرة على الحدود مع مصر والحدود مع الأردن..."

(3) أعلن كلينتون مشروعه في لقاء عقده يوم 32 كانون الأول/ديسمبر 2000 في البيت الأبيض بحضور مسؤولين في الإدارة الأميركية وممثلي الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني. تلا كلينتون مقترحاته وطلب إبلاغها إلى عرفات وبراك، من دون فتح المجال لأي نقاش. (تفصيلات مقترحات كلينتون في: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 46/45، شتاء/ربيع 2001، ص 162).

(4) وثيقة موراتينوس، المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي إلى عملية السلام، عن مفاوضات طابا في: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 05، ربيع 2002، ص 182. وأنظر تفصيلات ما دار في محادثات طابا في كانون الثاني/يناير 2001 (وكذلك في كامب ديفيد)، في:

Alain Gresh, "Proche Orient: La paix manquée," *Le Monde diplomatique*, no. 570, septembre 2001, p. 1.

(5) مناحم كلاين مستشار وزير الخارجية الإسرائيلي شلومو بن – عامي، نقل عن براك قوله: أرسلت وفداً إلى طابا "فقط لأظهر وجه عرفات الحقيقي وليس لإنجاز اتفاق" (نقلاً عن: "هآرتس"، 2/5/2000؛

Alain Gresh, "Le 'véritable visage' de M. Ehoud Barak," *Le Monde diplomatique*, no. 580, juillet 2002, p. 20.

(6) *Le Monde*, 6 mars 2002, p. 4.

(7) أريئيل شارون، "الخطاب الذي لم يلق"، "معاريف"، 18/12/1981، مترجم إلى العربية في: "نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية"، السنة الثانية عشرة، العدد 1، كانون الثاني/يناير 1982، ص 25 – 29.

(8) في شأن خطة شارون راجع:

Victor Cygielman (Correspondant), *Le nouvel Observateur*, no. 1964, 27 juin-3 juillet –

2002, pp. 38-39.

– أليكس فيشمان نشر في صحيفة "يديعوت أحرونوت" (2001/12/14، الملحق الأسبوعي) تفصيلات عن المخطط الذي أعده الجنرال مئير داغان، مستشار شارون في شؤون الأمن، قبل أن ينتخب شارون لرئاسة الحكومة في شباط/فبراير، لوضع عرفات "خارج اللعبة": "عرفات قاتل ولا نفاوض قاتلاً"، و"اتفاق أوسلو أكبر مصيبة حلت بإسرائيل ويجب عمل أي شيء لتدميره." وبعد تصفية الانتفاضة "تدور المفاوضات مع قوى فلسطينية محلية، منفصلة، ومع مسؤولين عن القوى الأمنية، ومع قادة التنظيم في فتح". (*Le Monde*, 18 décembre 2001, p. 3)

– الناطق باسم شارون، الكولونيل رعنان غيسين: "من الأفضل عدم المضي بسرعة. يجب، بداية، أن نتعلم العيش جنبا إلى جنب بهدوء ومن دون عنف. في هذه المرحلة الانتقالية من علاقاتنا يتفاوض حكام كل منطقة فلسطينية على حدة (رام الله، جنين، نابلس، إلخ) مع القادة العسكريين الإسرائيليين المحليين. بعد فترة هدوء طويلة تبدأ محادثات سلام، على أن تعترف القيادة الفلسطينية ليس فقط بحق إسرائيل في الوجود، بل بحقها في الوجود كدولة يهودية."

Renè Backman, Henri Guirchoum, Victor Cygielman (Correspondants), *Le nouvel Observateur*, no. 1937, 20-27 décembre 2001, pp. 37-38.

(9) 204 فلسطينيين سقطوا برصاص الجنود الإسرائيليين بين 28 أيلول/سبتمبر و2 كانون الأول/ديسمبر 2000، بينهم 73 دون السابعة عشرة من عمرهم، و24 من رجال الشرطة (Gresh, "Proche Orient...," op. cit.). كذلك فإن الشرطة الفلسطينية لم تشارك في أي عمل مسلح طوال الأشهر الخمسة الأولى من الانتفاضة. وبحسب مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (موقعه في الإنترنت)، استشهد 151 فلسطينياً في الشهر الأول للانتفاضة، و121 في الشهر الثاني. وبحسب Jewish Virtual Library (موقعها في الإنترنت)، نفذت أول عملية فدائية في القدس الغربية في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، أي بعد أربعين يوماً من بدء الانتفاضة، وقتل فيها إسرائيليان. وذكر جورج ميتشل، في تقريره المعروف باسم "تقرير ميتشل"، أن "الشرطة الإسرائيلية قررت يوم 29 أيلول/سبتمبر استخدام أسلحة قاتلة ضد المتظاهرين الفلسطينيين" (Kapeliouk, op. cit.).

(10) في شأن تغير نمط حياة الإسرائيليين بسبب العمليات الاستشهادية، راجع:
Stéphanie Le Bars (Correspondante), *Le Monde*, 20 juin 2002, p. 3.

(11) راجع: خالد عايد (ترجمة وإعداد)، "تأثيرات الانتفاضة والركود العالمي في الاقتصاد الإسرائيلي"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 50، ربيع 2002، ص 50 – 62؛
Gilles Paris (Correspondant), *Le Monde*, 16 octobre 2002, p. 5.

(12) 20,000 مستوطن انتقلوا من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل لأسباب أمنية، في مقابل 29,000 مستوطن جديد، خلال عامي الانتفاضة ("هآرتس"، 2002/10/1).

(13) Elie Barnavi, "Pourquoi j'ai été ambassadeur de Sharon," *Le nouvel Observateur*, no. 1978, 3-9 octobre 2002, pp. 28-29; Yossi Beilin, "Oui Israël I a un partenaire pour la paix," *Le Monde diplomatique*, no. 575, février 2002, pp. 14-15.

مع ذلك فثمة ظواهر إيجابية يمكن البناء عليها: تظاهرات "اليسار" الإسرائيلي في تل أبيب (الأولى في 2002/2/9 شارك فيها أكثر من عشرة آلاف شخص، والثانية والثالثة في 2002/2/16 و2002/4/6 شارك في كل منهما نحو خمسة عشر ألف شخص، والرابعة في 2002/5/11 قدر عدد المشاركين فيها بستين ألف شخص)، وكذلك رفض أكثر من خمسمئة جندي وضابط، أكثرهم في الاحتياط، وبعضهم في الجيش النظامي، الخدمة في المناطق المحتلة، احتجاجاً على سياسة شارون، ورفضاً للاحتلال، وتأييداً لحق الفلسطينيين في دولة.

(14) عزمي بشارة، "الانتفاضة والمجتمع الإسرائيلي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 260.

(15) دعا بوش إسرائيل إلى بدء الانسحاب من المدن في خطابه يوم 4 نيسان/أبريل 2002، وراح يكرر طلب الانسحاب بلهجة حازمة.

(16) Victor Cygielman (Correspondant), *Le nouvel Observateur*, no. 1958, 16-22 mai 2002, pp. 40-42.

(17) Victor Cygielman (Correspondant), *Le nouvel Observateur*, no. 1969, 1-7 août 2002, pp. 30-32.

(18) "حرب الاستقلال لم تنته، و1948 كانت أحد الفصول... لا يمكن القول إننا أنجزنا العمل وأن في إمكاننا أن نستريح..." (شارون، 6/4/2002، موقع صحيفة "هآرتس" في الإنترنت).

(19) بشارة، مصدر سبق ذكره، ص 227.

(20) في 26/3/2002 نشرت صحيفة "النهار" البيروتية (ص 12) حديثاً أجرته مع الرئيس حسني مبارك جاء فيه: "إسرائيل دولة قائمة، فكيف يمكننا أن نزيلها؟... ومن أين سنأتي بالإمكانات لمحاربتها. وإذا قلت لبلد مثل مصر عليك أن تحارب الآن في أي مكان، فمن يهب إلى الحرب؟ يجب أن أحصل سنوياً على 12 أو 13 مليار دولار على الأقل كمتطلبات تنمية..."، "ينادون بالحرب، أولاً أنا أرضي غير محتلة... (يعدد خسائر الحرب: إقفال قناة السويس، ثمن السلاح، توقف السياحة)"، "... في أي حال، قبل أن أتحرك مثلاً يجب أن تكون لديّ مصلحة أساسية أرض محتلة، وأنا ليس لديّ أرض محتلة. ولهذا أرى أن من الأجدى أن أساعدك دبلوماسياً وسياسياً." لعل هذا الكلام صار يشكل سقف العلاقة العربية بالقضية الفلسطينية بعد معاهدات السلام، واتفاق أوسلو 1993، وعلاقات الانفتاح العربي على إسرائيل في أعوام أوسلو. وهو يستدعي من المفكرين والنخب الثقافية العربية طرح المسألة القومية ومدى كون قضية فلسطين لا تزال قضية العرب (الأولى!)، وهل أن الخطر الصهيوني لا يزال يشكل – في الوعي العربي – خطراً على الأمة العربية والمستقبل العربي؟ وما هي مكانة فلسطين في استراتيجية الأمن القومي العربي؟

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/mdf